

10 خطوات من أجل حقوق الإنسان

بيان منظمة العفو الدولية لحقوق الإنسان من أجل تونس

مع اقتراب الانتخابات الخاصة بالمجلس التأسيسي في أكتوبر/ تشرين الأول، لا يزال التونسيون بانتظار إيفاء السلطات بالوعد التي قطعتها بإحداث تغيير.

وفي الوقت الذي أُتخذت فيه بعض الخطوات على طريق الإصلاح، فإنه لم يتم التصدي للعديد من الانتهاكات التي أشعلت فتيل انتفاضة ديسمبر/ كانون الأول 2010 / يناير/ كانون الثاني 2011.

وقد واجه التونسيون العديد من الوعد المنكوثة وفقدوا الثقة في مؤسسات الدولة. وأظهرت الانتفاضة أن الشعب لن يرضى بالإصلاحات المتفرقة والتجميلية، وإنما يريد إجراء تغيير جريء وعميق الأثر في المؤسسات التي خذلتها.

ويريد التونسيون من المرشحين في انتخابات أكتوبر/ تشرين الأول الإيفاء بحقوق الإنسان وإدماج المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان في الدستور الجديد وغيره من التشريعات. بيد أن القَطْع مع إرث الانتهاكات في ظل حكم زين العابدين بن علي يقتضي رؤية وعزماً وتدابير فعالة.

وفيما يلي تحدد منظمة العفو الدولية 10 تعهدات لكل مرشح ليثبت من خلالها أنه جادٌ إزاء الإصلاح الحقيقي لحقوق الإنسان.



منظمة العفو
الدولية

قبل الانتخابات أتعهد بما يلي:

1. ضبط قوات الأمن:

ينبغي إجراء إصلاح شامل في صفوف جميع قوات الشرطة وغيرها من الهيئات المكلفة بتنفيذ القوانين، ويجب جعل هيكلتها وتسلسلها القيادي علنيين. كما ينبغي إنشاء هيئة إشراف تتولى إجراء تحقيقات مستقلة ومحيدة في أنباء الانتهاكات.

2. مكافحة التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة:

يتعين على جميع الموظفين المشاركين في مهمات التوقيف والاحتجاز والاستجواب أن يعلموا أنه لن يتم التسامح مع التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة. ويحب القيام بعمليات تفتيش منتظمة وغير معلنة وغير مقيدة ومستقلة لجميع أماكن الاعتقال.

3. الدعوة إلى وضع حد للاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي:

يجب السماح للمعتقلين، في القانون والممارسة على السواء، بالاتصال بالعالم الخارجي بشكل منتظم وبلا تأخير، بما في ذلك رؤية عائلاتهم ومحامين من اختيارهم، والحصول على رعاية طبية مستقلة.

4. احترام الحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات الانضمام إليها:

يجب إلغاء القوانين التي تجرّم الممارسة السلمية لهذه الحقوق – ومنها أحكام قانون الاجتماعات العامة لعام 1969، وقانون الجمعيات لعام 1959 وقانون العقوبات وقانون الصحافة وقانون مكافحة الإرهاب لعام 2003 – أو تعديلها بحيث تتسق مع القوانين والمعايير الدولية.

5. إصلاح نظام العدالة:

ينبغي احترام استقلال القضاء في القانون والممارسة. كما يجب توفير محاكمة عادلة لكل شخص متهم بارتكاب جريمة أمام محكمة مختصة ومستقلة

ومحايدة أُنشئت بموجب القانون، وتكون فيها حقوق الدفاع محترمة. ولا يجوز محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية.

6. التحقيق في الانتهاكات السابقة:

ينبغي إجراء تحقيق مستقل وواف ومحايد في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في ظل حكم زين العابدين بن علي. ويجب أن تقدم الهيئة المكلفة بالتحقيق توصيات لمنع وقوع الانتهاكات في المستقبل وبيان الحقيقة وتحقيق العدالة وجبر الضرر للضحايا.

7. إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجميع:

يجب ألا يكون هناك تمييز بين الناس في الحصول على الخدمات العامة الأساسية، ومنها الماء والتمديدات الصحية والرعاية الصحية. كما ينبغي احترام حقوق وحرريات العمال والنقابات العمالية.

8. وضع حد للتمييز:

إن الأحكام القانونية التي تنطوي على التمييز ضد الأفراد على أساس العنصر أو اللون أو الدين أو العرق أو المولد أو الجنس أو الميول الجنسية أو هوية النوع الاجتماعي أو الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو أي وضع آخر، يجب أن تكون متسقة مع القوانين والمعايير الدولية، أو أن يتم إلغاؤها.

9. وقف العنف ضد المرأة:

ينبغي سن قانون بشأن العنف ضد المرأة، بما فيه العنف الأسري أو الاغتصاب الزوجي. كما ينبغي إلغاء الأحكام المتعلقة بإسقاط الدعاوى أو العقوبات إذا سحبت الزوجة المعتدى عليها شكواها، أو إذا تزوج الجاني ضحيته في حالات الاغتصاب والاختطاف (المواد 218 و 227 مكرر و 239 من قانون العقوبات).

10. إلغاء عقوبة الإعدام:

ينبغي الالتزام بإعلان وقف تنفيذ عمليات الإعدام إلى حين إلغاء عقوبة الإعدام.

وَقَّعْ هُنَا مِنْ أَجْلِ حَقُوقِ الْإِنْسَانِ

وَقَّعْ هُنَا كَيْ تَتَعَهَّدَ بِالْإِتِّمَاعِ بِالنِّضَالِ مِنْ أَجْلِ حَقُوقِ الْإِنْسَانِ فِي الْمَجْلِسِ التَّاسِيسِيِّ الْقَادِمِ فِي تُونِسِ



يرجى إعادة التعهد إلى

العنوان التالي:

منظمة العفو الدولية - الفرع التونسي

67 نهج أم كلثوم، المدرج ب،

الطابق الثالث، 1000 تونس

فاكس: + 216 71 35 26 71

بريد إلكتروني:

admin-tn@amnesty.org

عن منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد لانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين - ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

amnesty.org

منظمة العفو
الدولية



الغلاف: محتجون في تونس يتظاهرون ضد الرئيس السابق زين العابدين بن علي، يناير/ كانون الثاني 2011.
© REUTERS/Zohra Bensemra

سبتمبر/ أيلول 2011
رقم الوثيقة:

MDE 30/017/2011
Arabic